

مجلس الأمة 2012

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Local

خلال افتتاح مقره الانتخابي في العديلية مساء أمس الأول

الشايح: الاعتراض على مرسوم الضرورة مكانه قاعة المجلس وليس الشارع



مشام الشايح مخاطباً الحضور (قاسم باشا)



مشام الشايح متحدثاً خلال افتتاح مقره الانتخابي

وانتقد ان البعض يراهن على انخفاض نسبة المشاركة كي يمكن اللجوء الى المنظمات والإعلام العالمي وتكون حجة على الشعب غير راض عن النظام والدليل انخفاض نسبة المشاركة وقد شاهدنا من يطلب بإسقاط النظام رغم أن ما يدور في الدول المجاورة لا علاقة لنا به كوننا مجتمعاً محافظاً يعرف حقوقه ولدينا أكبر فائض مالي في العالم لا نستطيع الاستفادة منه بسبب حالة الشلل الحالية. وقال أن الحكومة بسططها من تحوم حولهم الشبهات يؤكد أن الحكومة بدأت في تطبيق القانون فعليا ولا يران أحد على عودة أي أحد من الـ 37 لأن اللجنة العليا بها مستشارون يعلمون صحيح القانون، متوقفاً أن المشاركة ستتجاوز النسب المتوقعة لأننا نراهن على وعي أهل الكويت ودياريتهم بما يدور حولهم. وفي رده على سؤال عما إذا كان سيشارك في الانتخابات مرة ثانية حال صدور حكم المحكمة بالأصوات الأربعة قال: «سأشارك حتى لو صارت الأصوات الأربعة».

ولفت الشايح ان المادة 71 من الدستور صريحة وبإمكان المعارض أن يشارك وأن يسقط المرسوم تحت قبة عبدالله السالم، فلماذا لم تشارك المعارضة وتسقطه وقد طلبت البعض بالمشاركة كما قسم بالله انه لم يشارك الا ليؤكد أن المشاركة موقف وطني يجب أن نجتمع عليه.

بعض المناطق من العمالة الوافدة منتقدا تخصيص بدل اجار بـ 150 دينارا بينما أقل شقة أيجارها 250 دينارا.

وذكر ان التعليم يحتاج الي إعادة الروية بشأونه ووجود رؤية واضحة في ظل غياب الرؤية الحالية التي نعاني منها حتى ان التنسيق بين القطاعين الخاص والحكومي غائب تماما، مشددا على ان تعثر التعليم شجع الدروس الخصوصية وكذلك التسرب من التعليم بسبب تضارب المناهج. وأكد ان الجميع يتحدث عن سرقة المال العام رغم أنه يوجد بمجلس الأمة مشروع قانون بشأن تعارض المصالح لم يتحدث عنه أحد لتعارضه مع مصالح بعض المنتقذين في المجلس لأن أغلبية أعضاء المجلس السابقة تشعبت واستفادت جراء عضويتها في المجلس، مضيفا بقول «شاهدنا من يلوح بالاستجابات للوزراء بالاتفاق مع آخرين بسبب تضارب مصالح بعض النواب وهو ما جعل الاستجاب وسيلة للضغط وظلت الحكومة تغازل النواب على حساب مصلحة الوطن».

وبين الشايح ان المادة 71 من الدستور صريحة وبإمكان المعارض أن يشارك وأن يسقط المرسوم تحت قبة عبدالله السالم، فلماذا لم تشارك المعارضة وتسقطه وقد طلبت البعض بالمشاركة كما قسم بالله انه لم يشارك الا ليؤكد أن المشاركة موقف وطني يجب أن نجتمع عليه.

المعارضين حينما تحدث له عن جدوى المعارضة بعد تشكيل المجلس فجاءت اجابته أنه في هذه الحالة سيكون هناك عصيان مدني ما يعني شل البلد تماما.

وأوضح أن هناك من يحرك الشباب ويحرضهم على اضاءة مستقبلهم وهو يجلس في الخلف يشاهد ما يحدث، مضيفا أنه حتى في حالة العصيان المدني لنحو 50٪ من الموظفين فإن المصالح لن تتعطل لأن كل موظف له عدد من الاحتياط بسبب التخمته الوظيفية وكذلك في ظل وجود 30 ألفا ينتظرون فرصة التعيين في القطاع الحكومي ومقيدين في ديوان الخدمة المدنية.

وكشف عن كون مجلس 2009 أراح الستار عن تلك المجموعة التي ترى مصلحتها فقط وليس شيئا آخر متسانلا، لماذا لا نجرب الصوت الواحد؟ فإذا كانت المشاركة أكبر مما نتوقع كانت علامة على الاستمرار، لافتا إلى أن الأزمة الراهنة أثرت على جميع القضايا وفي مقدمتها قضية الإسكان والجميع يعرف أن بعض أبناء الكويت لهم 18 عاما وهم ينتظرون دورهم في السكن وهو أمر كان يحتم البحث عن حل لتلك المشكلة بدلا من الخلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وأوضح ان الأزمة الإسكانية تقتضي أن يكون سكن الكويتي أولوية وان يتم نقل بعض المنشآت العسكرية والمزارع والجواخير الى المناطق البعيدة وكذلك إخلاء



جانب من الحضور في مقر مشام الشايح

أكد مرشح الدائرة الثالثة هشام الشايح ان البلاد تعيش في مشكلة «مفتعلة»، بيد أننا نثق بأن أهل الكويت يعلمون تماما خفايا الأمور ويعلمون متى يقفون ويأخذون القرار عند الضرورة، مشيرا الى أننا نتابع الاسور ولكن لا أحد يعرف أين يذهب.

جاء ذلك خلال الندوة الافتتاحية التي دشنت بها افتتاح مقره في منطقة العديلية مساء الليلة قبل الماضية وقال ان قراءة الساحة السياسية تؤكد ان المشكلة الحالية بدأت منذ مطلع 2009 عندما لجأ المجلس بعدما فشل في تحقيق طموحه حينها كانت المعارضة أقلية وحاولت إيصال رسالة معينة وقتها بدأ الخلاف تحت قبة عبدالله السالم بين أعضاء البرلمان أنفسهم وقتها أصبحت القضية تصفية حسابات.

نظام الـ 25 إلى 90٪. ولفت الشايح الى أن من يعترضون الآن على مرسوم الضرورة كانوا أول من سجلوا بالمشاركة في انتخابات 1981 لماذا الآن يريدون أن هناك من داس في بطن الدستور، موضحا ان احد قادة التيارات السياسية سبق وناشد صاحب السمو إصدار مرسوم ضرورة بالدائرة الواحدة مؤكدا ان المشكلة في الصوت الواحد وليس في المرسوم.

وأضاف بالقول «لا نريد ان تضع الكويت عبر تاجيح الشارع، مشيرا الى أن أحد الشباب

سوابق بشأن إصدار مرسوم الضرورة ولم يكن همي النجاح أو الرسوب لكن المسألة مبدأ، جميعنا يطمح النهضة والتنمية للمجتمع وليست المعارضة فقط رغم أننا لا يمكن أن نشكك في أحد منهم».

وأوضح أن الأغلبية اعترضت على تعديل آلية التصويت وقد رددنا عليهم بأن مجلس عام 1981 شهد إصدار مرسوم ضرورة بتعديل الدوائر الى الـ 25 دائرة بدلا من العشر ومذكرا بان نسبة المشاركة في نظام العشر 60٪ بينما وصلت نسبة المشاركة في ظل

أنا وجدنا انفسنا امام طعن ليحل المجلس وهنا وجدنا الأغلبية التي شهدت للقضاء باللزامة سابقا تطعن فيه بعد حل المجلس. وأوضح ان لغة الحوار تدنت وبدأ توجيه الاتهام حول مرسوم الضرورة بالرغم من كون المرسوم صدر من قبل «أبو السلطات» صاحب السمو الأمير وهو من يستطيع تحديد الضرورة لافتا إلى أنه قد تكون هناك أمور تمس امن البلاد ولكن لا يمكن توضيحها للمصلحة العامة.

وأضاف بالقول «شاركت في الانتخابات لأنني أعرف أن هناك

وأنشأ الشايح الى ان الجميع يتفق على ان المجلس السابقة لم تحقق الطموح وأن المشاريع جميعها متوقفة وقد شاهدنا الشباب يخرجون للشارع في صرخة ناجمة عن اخفاق المجلس في تحقيق طموحهم وقتها وجدنا الأقلية في مجلس 2009 تخرج للشارع وشاهدنا وقتها من يشكك في القضاء.

وقال الشايح في 2012 رشحت نفسي وكانت هناك منافسة شريفة ووصل نواب أفاضل لكن المشكلة فيما بعد تشكيل مجلس 2012 إذ تحولت المعارضة الى أغلبية وكان يفترض ألا تكون هناك مشكلة إلا



جانب من الحاضرات خلال افتتاح مقر الشايح



مشام الشايح



الحضور خارج مقر الشايح

وليد الصفران: المجلس القادم لإنقاذ الكويت

ومآرب شخصية. وقال الصفران ان المجلس القادم هو مجلس تشريعي بالدرجة الأولى، فأول المشاريع التي ساسعي إلى إقرارها هو تعديل شامل لقانون الانتخاب وإلغاء مقالب القانون الحالي بما يحقق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص، وكذلك سأتبنى رفع قدرة الدولة على استيعاب الأعداد الكبيرة من أبنائنا الراغبين في الدراسة الجامعية وذلك ببناء جامعات جديدة وزيادة عدد المتعتمدين للخارج، مبينا انه سستبني إسقاط فوائذ القروض، فعلى البنك المركزي أن يتحمل أخطائه، وأن يعيش المواطن الكويتي حياة بكر خفا انتقال جيب المواطن بإسقاط القروض التي تفوق إمكانيته وتؤثر على معيشته كما كان في السابق.

وذكر الصفران ان تركيزه في التشريع سيكون على الجوانب الخدمية كتحسين قطاع الصحة والتعليم والمرو.

قال مرشح الدائرة الثانية مناف المهنا ان الحكومة والمواطن كليهما سيدلمان على زيادة القرض الإسكاني، مبينا ان القرار الذي اتخذ من الحكومة في هذا الشأن ستكون له آثار عكسية على زيادة معدلات التضخم في اسعار مقاولي البناء ومواد البناء وكذلك اسعار الأراضي ما يعني ان ما أخذه المواطن من اليد الحكومية وهو فرح وسعيد سيدفعه بيد اخرى.

وطالب مناف الدولة بكسر احتكار الأراضي للمواطنين والعامل على استصلاح المزيد من المناطق السكنية فالإسكان مسؤولية الدولة وبالتالي فان ترك الأراضي والقسمات السكنية

لمضاربات المضاربين يكون دائما على حساب المواطن الفقير. مشددا على ضرورة عمل الحكومة على حل المشكلة الإسكانية حلا جذريا يقوم على عقود عاجلة مع شركات البناء الوطنية بحيث يتم انجاز ما هو مترامم مع تشغيل نظام شراكة بعيد المدى مع المواطن على اساس البدء بالمشروع الإسكاني لكل مواطن ميكرا ودون اشتراط الزواج. كما طالب المهنا بتفعيل القوانين والتشريعات الإسكانية الخاصة بالمرأة العزوبية فهي جزء اساسي من المجتمع لا يجوز إغفاله.

دعا إلى «تثمين» القيادات الفاشلة! عبدالله العمران: المواطن الكويتي سئم أداء الحكومة التي تفشت فيها الواسطة

دعا مرشح الدائرة الثالثة عبدالله العمران الحكومة الى البدء بإصلاح نفسها قبل أن تقوم بأي خطوات اصلاحية لاسيما وأن معظم الفساد والتأخر في الانجاز مرده الى تضخم الجهاز الحكومي وفساده، داعيا الى مرحلة ما يسمى «التثمين» للقيادات المترهلة حاليا والتي تعرقل عمليات الإصلاح ويعكس ادأؤها على سمعة الحكومة التي فشلت ومازالت فاشلة إداريا في قيادة الدولة.

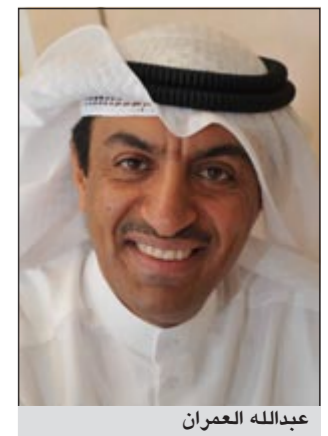
وقال العمران ان علي الحكومة خلال المرحلة المقبلة وضع خطط واستراتيجيات اصلاحية في المجال البشري من خلال ضخ دماء جديدة في جهازها المترهل والذي عقأ عليه الزمن، مشيرا الى ان جزء من



وليد الصفران



مناف المهنا



عبدالله العمران